الإرهابيون يصعدون من «المنزوعة السلاح» والجيش يرد.. والوضع تحت السيطرة

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن – وكالات

واصل الجيش العربي السوري التزامه بـ«اتفاق إدلب»، بموازاة رده على خروقات التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة له التي تصاعدت مؤخراً من قبل الإرهابيين والمسلحين الموجودين في المنطقة «المنزوعة السلاح»، بريفي حماة وإدلب، في وقت واصل نظراؤهم في غرب حلب استهداف المدنيين في المدينة.

ونص «اتفاق إدلب» المعلن في ١٧ أيلول الماضي على إنشاء منطقة «منزوعة السلاح» منتصف الشهر الجاري على أن تلتزم تركيا بإخراج كل الإرهابيين منها وهو ما لم يحصل حتى الآن.

وواصل الإرهابيون أمس التصعيد من اعتداءاتهم على نقاط الجيش في ريف حماة الشمالي، وعلى القرى الآمنة في ريف حماة الغربي، وذلك في محاولة جديدة لتوتير الوضع العام على محاور ذلك الريف، وبث الرعب بين أهالي القرى التي لم تشهد في الآونة الأخيرة أي اعتداء.

وبين مصدر إعلامي لـ«الوطن» أن الإرهابيين أطلقوا العديد من القذائف الصاروخية على نقاط الجيش في قريتي معان وتل بزام بريف حماة الشمالي من دون وقوع إصابات بين عناصره فيما اقتصرت الأضرار على الماديات.

كما أطلق الإرهابيون عدة صواريخ على قرية الصفصافية بريف مصياف، فسقطت في أراضيها الزراعية ولم تصب مواطنيها بأذى.

وفي المقابل، ردَّ الجيش بالمدفعية الثقيلة على اعتداءات الإرهابيين، فقصف مواقع لهم في قريتي لحايا وعطشان وأراضي مورك الزراعية، ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين.

كما استهدف الجيش بالصواريخ تحركات لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في التمانعة وخان شيخون بريف إدلب الجنوبي وأردى العديد من الإرهابيين وأصاب آخرين إصابات بالغة.

عناصر تابعة للجيش السوري تقوم برصد تحركات الإرهابيين في غرب حلب (عن الإنترنت)

وأوضح المصدر، أن الوضع العام في المنطقة «المنزوعة السلاح» بريف إدلب تحت سيطرة الجيش ومهما حاولت المجموعات الإرهابية التسلل إلى نقاط الجيش العسكرية وخرق «اتفاق إدلب»، لن تستطيع تحقيق أي هدف عدواني، فوحدات الجيش لها بالمرصاد ويرد على اعتداءاتها بالأسلحة المناسبة ويكبدها خسائر فادحة بالأرواح والعتاد.

في المقابل، أشار «المرصد السوري لحقوق الإنسان» إلى ما سماه «تعامي الضامنين عن محاولات التصعيد»، وأقر بأن «التنظيمات الإسلامية» العاملة في الجنوب الشرقي لإدلب، استهدفت نقاط الجيش في منطقتي معان وتل بزام، بريف حماة الشمالي الشرقي.

ولفت «المرصد» إلى أنه رصد، ليل الجمعة قيام التنظيمات المنضوية في غرفة عمليات «وحرض المؤمنين»، والمؤلفة من «تنظيم حراس الدين»، و«جبهة أنصار الدين»، و«أنصار التوحيد»، و«جماعة أنصار الإسلام»، في غرب حلب، باستهداف مواقع للجيش في أطراف حي جمعية الزهراء، غرب مدينة حلب.

من جهتها، أكدت وكالة «سانا» أمس أن إرهابيون من «النصرة» والمجموعات المنضوية تحت زعامتها اعتدوا بالقذائف الصاروخية على حي شارع النيل في مدينة حلب، ما تسبب بإصابة امرأة بجروح ووقوع أضرار مادية، بعدما أطلقت هذه التنظيمات أول من أمس رشقات من الرصاص المتفجر على أطراف حي جمعية الزهراء في مدينة حلب وأدت إلى أضرار مادية في أماكن سقوطها.

وبعكس ما تضمنه «اتفاق إدلب» أجرت «هيئة تحرير الشام» الواجهة الجالية لـ«النصرة» تدريبات في جنوب إدلب، ونشرت عبر معرفاتها الرسمية صورًا من التدريبات التي أجرتها «قوات النخبة» التابعة لها، مستخدمة جميع أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة، بالإضافة إلى القناصات.

ولم تذكر «تحرير الشام» المنطقة التي أجرت فيها التدريبات، إن كانت في المنطقة «المنزوعة السلاح» أو خارجها في عمق محافظة إدلب.

وأكدت مواقع إلكترونية معارضة، أن هذه التدريبات «تعتبر المناورات الأولى من نوعها، عقب اتفاق إدلب»، علماً أن «تحرير الشام» رفضت الاتفاق في بيان لها الأسبوع الماضي.

واستمرت حالة الفلتان الأمني في مناطق سيطرة «النصرة»، إذ أسفر انفجار عبوة ناسفة في بلدة الدانا في الريف الشمالي لإدلب، عن أضرار مادية، في حين قتل مسلحون مجهولون متزعماً ميدانياً في صفوف «النصرة» من جنسية خليجية رجح «المرصد» أنها قطرية، مع مرافقه عبر استهدافهما من مسلحين مجهولين بإلقاء قنبلة على منزله في منطقة المهندسين بالضواحي الغربية لمدينة حلب، ليرتفع حصيلة القتلى على يد مجهولين إلى ٣٧٩ شخصاً منذ الـ٢٦ من نيسان الفائت.

وفي خان شيخون جنوب إدلب، وجه ما يسمى «المجلس المحلي في خان شيخون» في بيان له، مناشدة للمنظمات الإنسانية لإصلاح شبكة الصرف الصحي في المدينة، والتي تسببت بانتشار كبير للأمراض الوبائية والمعدية.

ماتيس: موسكو لا يمكنها أن تحل محل واشنطن في الشرق الأوسط!

مرتزقة تركيا يتهمون أميركا بالعمل لإفشال «اتفاق إدلب»

وكالات

بينما اعتبر وزير الدفاع الأميركي، جيمس ماتيس، أن روسيا لا يمكن أن تحل محل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لاختلاف الالتزامات، اتهمت صحيفة تركية أميركا بالتخطيط لإفشال «اتفاق إدلب».

وكشفت صحيفة «يني شفق» التركية، وفق مواقع الكترونية معارضة، عن مخطط أميركي لإفشال «اتفاق إدلب»، وقالت الصحيفة التركية في تقرير لها أمس: إن الولايات المتحدة بدأت في إيفاد مسلحي تنظيم داعش إلى إدلب؛ إذ ألقي القبض على ٩٠ مسلحاً من التنظيم متمركزين في ٥٠ مكاناً مختلفاً».

وأضافت الصحيفة: إن «مسلحي التنظيم اعترفوا بأنهم كانوا يستعدون لشن هجوم جديد والبدء في عمليات تخريب واسعة النطاق في إدلب خلال فترة قصيرة من وصولهم، كما اعترفوا بتلقيهم دعماً من الولايات المتحدة خلال عملية الانتقال من دير الزور».

ونقلت الصحيفة عن العقيد الفار رياض الأسعد قوله: «إن واشنطن ستتحجج بوجود مسلحي التنظيم في المدينة للوصول إلى مرادها»، مضيفاً: «واشنطن تستهدف إفشال عملية السلام، فهي لن تتورع عن فعل أي شيء للوصول إلى هذا الهدف».

وأضاف: «لقد دمرت عملية السلام في إدلب المخططات الأميركية. فواشنطن تنقل عناصر التنظيم إلى المنطقة لتغيير دفة الأمور لمصلحتها. وقد تخطى عدد مسلحي التنظيم الذين تسللوا إلى إدلب خلال الشهور الأربع الماضية ٢٥٠ فرداً».

على خط مواز، قال وزير الدفاع الأميركي، أثناء مشاركته بحوار المنامة الأمني، والذي تنظمه وزارة خارجية البحرين، بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: «الوجود الروسي في المنطقة، لا يمكنه أن يحل محل التزام الولايات المتحدة طويل الأمد والشفاف في الشرق الأوسط».

وزعم ماتيس، أن «التحالف الدولي» بقيادة الولايات المتحدة، «سيستمر في تطهير أراضي سورية من الجماعات الإسلامية».

يذكر أن طيران «التحالف الدولي»، ارتكب خلال الأيام القليلة الماضية فقط مجازر استشهد فيها العشرات من المدنيين، بينهم نساء وأطفال من أهالي قريتي السوسة والبوبدران في منطقة البوكمال.

وطالبت وزارة الخارجية والمغتربين السبت الماضي مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته وإجراء تحقيق مستقل بهذه المجازر وبجميع جرائم «التحالف الدولي» المزعوم، الذي استخدم أكثر من مرة قنابل الفوسفور الأبيض المحرمة دولياً في عدوانه، وكان آخرها في الـ١٣ من الشهر الجاري في مدينة هجين بريف دير الزور.

وتزعم واشنطن التي شكلت «التحالف الدولي»، خارج الشرعية الدولية، ومن دون موافقة مجلس الأمن، منذ آب ٢٠١٤، بأنها تحارب الإرهاب الدولي في سورية، على حين تؤكد الوقائع أنها تعتدي على البنية التحتية لتدميرها وترتكب المجازر بحق المدنيين.

من جانب آخر، أعلن مبعوث الولايات المتحدة لـ«التحالف الدولي»، بريت ماكغورك، أن واشنطن ترفض التعامل مع الدولة السورية ولن تعيد إعمار المناطق التي يستعيدها الجيش العربي السوري بدعم من حلفائه.

ونقل موقع صحيفة «الأيام» البحرينية عن ماكغورك، أثناء مشاركته بحوار المنامة الأمني أنه «لن يتم العمل أبداً مع النظام السوري، كما لن يتم تقديم المساعدة في إعمار المناطق التي يستعيدها النظام بدعم من الروس والإيرانيين».

وأضاف ماكغورك إن نهاية داعش تلوح في الأفق بسبب تقلّص المساحة التي يسيطر عليها التنظيم.

أكدت أن مستقبل سورية سيحدد في نهاية المطاف من السوريين

بكين تدعو لتشكيل لجنة مناقشة الدستور على نحو متوازن

وكالات

دعت بكين إلى ضرورة تشكيل لجنة مناقشة الدستور الحالي لسورية، وأكدت أنه يتعين على المجتمع الدولي الدفع من أجل تنشيط عملية سياسية يقودها السوريون مع ضرورة احترام سيادة واستقلال ووحدة الأراضي السورية، معربة عن استعدادها للعمل مع هذا المجتمع لتسهيل التسوية السياسية في سورية.

وأكد مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة ما تشاو شيوى في كلمة أمام اجتماع لمجلس الأمن الدولي نقلتها وسائل إعلام صينية أمس، بحسب موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري، ضرورة تشكيل لجنة مناقشة الدستور على نحو ثابت ومنظم ومتوازن.

وقال شيوى: «إن حل الخلافات يتطلب من كافة الأطراف العمل سوياً والالتقاء في منتصف الطريق»، مشيراً إلى أنه عندما يتم تشكيل لجنة مناقشة الدستور، لابد من إيجاد توازن بين المخاوف المشروعة للحكومة السورية وكذلك الأطراف الأخرى حتى تحظى بتمثيل وقبول كافة الأطراف».

وأضاف: إنه «يتعين على المجتمع الدولي الدفع من أجل تنشيط عملية سياسية يقودها السوريون مع ضرورة احترام سيادة واستقلال ووحدة وسلامة الأراضي السورية».

وأوضح شيوى، أن الوضع في سورية يظل مستقراً وعملية التسوية السياسية تحافظ على الزخم بفضل جهود السوريين أنفسهم ودعم المجتمع الدولي، وأن مستقبل سورية سيحدد في نهاية المطاف من قبل السوريين، مشدداً على استعداد الصين للعمل مع المجتمع الدولي لتسهيل التسوية السياسية في سورية وتحسين الوضع الإنساني في الدولة.

وأول من أمس، شدد مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي حول الحالة في الشرق الأوسط، على أن إنشاء لجنة لمناقشة الدستور الحالي تمثل المجتمع السوري وتلبي طموحاته هو أحد طرق الخروج من الأزمة، ولذلك فإن الدولة السورية تنظر إلى اللقاء الذي تم بين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم والأمين العام للأمم المتحدة على هامش أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية إضافة إلى المشاورات التي جرت مع المبعوث الخاص(ستيفان دي ميستورا) مؤخراً في دمشق على أنها بداية لعمل يعكس تعاوننا الإيجابي مع المبعوث الخاص.

وأشار الجعفري إلى أن مؤتمر سوتشي للحوار الوطني السوري السوري هو الذي أنشأ فكرة تشكيل لجنة مناقشة الدستور وليس المبعوث الخاص ولا اجتماعات جنيف ولا أستانا، فالسوريون قرروا في سوتشي إنشاء اللجنة، مؤكداً أن تحديد مهل زمنية مصطنعة إضافة إلى الأفكار التي لا تخدم هدف التوصل إلى الحل المنشود لن يكون أمراً ذا نتائج إيجابية على طريق تحقيق ما تتطلع إليه سورية.

من جانبه، أكد مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا خلال الجلسة،

أنه «من المستحيل فرض لجنة مناقشة الدستور بشروط تتعارض مع إرادة السوريين»، مشيراً إلى أنه «لا يوجد أي أساس لوضع مواعيد مفتعلة لتشكيل هذه اللجنة بعد مؤتمر الحوار الوطني السوري السوري في سوتشي».

وقبل ذلك، أعلن دي ميستورا أثناء إطلاعه مجلس الأمن الدولي على مستجدات جهود التسوية السورية ونتائج زيارته الأخيرة إلى دمشق ولقائه المعلم، أن الوزير المعلم رفض أي دور للمنظمة الأممية في اختيار قائمة للجنة مناقشة الدستور وطالب بسحب مقترحها حول القائمة الثالثة.

وكان المعلم قد أكد خلال لقائه دي ميستورا الأربعاء الماضي بدمشق، أن الدستور السوري هو شأن سيادي بحت يقرره الشعب السوري بنفسه من دون أي تدخل خارجي.

قولاً واحداً

دبلوماسية «الإحباط» في سورية

مازن بلال

تبدو اللجنة الدستورية جزءاً من إخفاق الجهد الدبلوماسي في سورية، فالمسألة لا ترتبط برفض دمشق لتدخل الأمم المتحدة ولا في نية روسيا عدم التسرع بهذا الأمر حسب تصريحات نصر الحريري من موسكو، فمعادلة الدستور السوري يصعب صياغتها على شاكلة التوازن الدولي الذي يرسمها، وتاريخ التشريعات السورية يوضح صعوبة وضع هذا الملف على سياق دولي، فالصراع مع الانتداب الفرنسي كان في صلبه مسألة الدستور الذي لم يكن فقط عقداً اجتماعياً، إنما قضية أوجدت بشكل فعلي سورية كما عرفتها الأجيال اللاحقة.

كانت الدساتير اللاحقة لمرحلة الانتداب مرتبطة بطبيعة السلطة السياسية، وذلك بعد أن تأسست الجمهورية بشكل فعلي، ومن هذه النقطة تحديداً يمكن النظر إلى طبيعة العمل الحالي الذي يتعامل مع حل الأزمة السورية، فالأزمة التي بدأت عام ٢٠١١ ليست في جوهرها مسألة دستورية، والكثير من البنود التي تم الاعتراض عليها مرتبط بالترتيبات السياسية المتعلقة بطبيعة السلطة السياسية، وهذا الأمر شهدته سورية مراراً على الأخص في دستور ١٩٥٠، ولكنها كانت تعبر عن صراعات لقوى سياسية، وفي كثير من الأحيان عن مخاض لبروز مؤسسات الدولة التي كانت تتطور بشكل سريع.

عملياً فإن تاريخ الأزمات الدستورية في سورية كانت تنتهي بتوازن جديد للقوى، لكنه لا يغير بنية الدولة كما ظهرت عشية الاستقلال، حيث بقيت سورية وفق جغرافية – سياسية واضحة من دون تبدل، رغم العديد من التحولات سواء في علاقاتها الإقليمية أم الدولية، على حين يبدو البحث في مسألة الدستور وفق الأزمة الحالية مختلفاً كلياً، ويفترق عن الصراعات السابقة بأمرين أساسيين:

الأول: إن تغيير الدستور هو أمر واقع دولي وليس سورياً، فالتفاهمات التي يتم بناؤها تمس هوية سورية كما ظهرت عام ١٩٤٧، فاللجنة الدستورية التي يتم النقاش حولها هي في حقيقة الأمر لن تضع الدستور، إنما ستشكل الإطار الذي يؤشر لتوافق سوري بشأن العقد الاجتماعي الذي يتم رسمه ضمن نطاق أضيق.

كان واضحاً منذ مراحل مبكرة للأزمة السورية مسألة الاهتمام بوضع دستور جديد، فالعديد من مراكز الأبحاث والمنظمات الدولية غير الحكومية عملت على هذا الأمر، وعقدت مؤتمرات وتمت دعوة السوريين إليها، فالصراع الذي حمل بشكل سريع تشكل أجهزة سياسية خارج سورية، وميليشيات متعددة الجنسيات داخلها؛ تم تلخيصه بإخفاق في المسائل الدستورية، وبالتأكيد فإن الكثير من التحولات طرأت على المجتمع السوري طوال عقود، لكن الخيار أمام الجهود الدبلوماسية يتمحور حول الإبقاء على الدولة السورية، أم تغييرها مع جميع دول المنطقة عبر دستور يعيد ترتيب الجغرافية السياسية بالكامل.

الثاني: هو أن الأزمة السورية تعبر عن انهيارات إقليمية وليست دستورية في المطلق، فهي تشبه ما حدث خلال حملة إبراهيم باشا التي أفضت لتوازن دولي جديد، بعد أن هددت هذه الحملة السلطة العثمانية في إسطنبول، وهذا الأمر لا يمكن حله بتعديلات دستورية ولا بسلطة انتقالية حسب تعبير بعض الأطراف الدولية، بل يحتاج لتصورات جديدة لرسم التوازن في المنطقة، والتحالفات التي تظهر اليوم بما فيها الزيارات الرسمية «الإسرائيلية» لبعض الدول العربية، هي محاولات لوضع توازن جديد يحتاج لاختبارات متعددة.

لا تستعجل روسيا على الدستور السوري، في وقت تدرك الحكومة السورية صعوبة ترك هذه المسألة السيادية للخارج، مع إمكانية التحول إلى النموذج العراقي أو اللبناني، والطريق الشاق لإنتاج الحل السوري لا يمكن أن يظهر بقرار دولي، بل بجهد سوري مطلق لإعادة رسم التوازن من جديد.

بوتين: نحتفظ بحقنا في دعم دمشق للقضاء على الإرهاب في «إدلب» والاتفاق هناك «مؤقت»

قمة اسطنبول: الالتزام بوحدة سورية وسيادتها واستقلالها.. ولتشكيل «الدستورية» نهاية العام

وكالات

أكدت قمة اسطنبول، أمس، «الالتزام بوحدة سورية وسيادتها واستقلالها» وأنه «لا بديل من الحل السياسي للأزمة»، ودعت إلى استمرار وقف إطلاق النار في إدلب، وتشكيل لجنة مناقشة الدستور الحالي «نهاية العام الجاري»، على حين أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن بلاده تحتفظ بحقها في دعم الحكومة السورية للقضاء على الإرهاب في إدلب، مجدداً التأكيد أن الاتفاق هناك «مؤقت».

وجمعت القمة إلى جانب الرئيس بوتين كل من نظيريه الفرنسي إيمانويل ماكرون والتركي رجب طيب أردوغان والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

وأكد البيان الختامي للقمة الرباعية بحسب وكالة «سانا» للأنباء «الالتزام بوحدة سورية وسيادتها واستقلالها وأنه لا بديل من الحل السياسي للأزمة».

بدورها ذكرت وكالة «فرانس برس»، أنه جاء في البيان الختامي للقمة الذي تلاه أردوغان: أن الاجتماع «شدد على أهمية وقف دائم لإطلاق النار في إدلب مع التشديد على مواصلة المعركة ضد الإرهاب».

وأشاد البيان بـ«التقدم» الذي تحقق في إدلب بشأن إقامة منطقة «منزوعة السلاح» وانسحاب المجموعات «المتشددة» منها استناداً إلى اتفاق إدلب في ١٧ أيلول الماضي.

وأكد المجتمعون في البيان تصميمهم «على العمل معاً لخلق الظروف الملائمة لضمان السلام والأمن في سورية» و«دعم حل سياسي وتعزيز الاجتماع الدولي بهذا الشأن»، كما دعوا أيضاً إلى «تشكيل «اللجنة الدستورية» واجتماعها في جنيف قبل نهاية السنة في حال سمحت الظروف بذلك». ودعت قمة اسطنبول أيضاً إلى «ضمان التحرك السريع والآمن للمنظمات الإنسانية ومن دون قيود عبر الأراضي السورية».

وجاء في البيان الختامي أيضاً أن الدول الأربع «شددت على ضرورة تهيئة الظروف التي تتيح العودة الطوعية والآمنة للاجئين» السوريين.

وقال أردوغان بعد تلاوة البيان الختامي: رأينا أنه بمشاركة ألمانيا وفرنسا بإمكاننا تعزيز التعاضد الذي حققناه في «أستانا»، مشيراً إلى أن «لإيران دور كبير في هذا الموضوع وسنطلعها على نتائج لقاءات القمة الرباعية».

وأقر أنه بفضل الرئيس بوتين استطعنا توقيع اتفاقية حول الهدنة في إدلب، مؤكداً أن بلاده «ستواصل القضاء على مهددات أمننا القومي في شرق نهر الفرات بسورية على النحو الذي فعلناه في غربه»، في إشارة إلى الاحتلال التركي لمناطق بريف حلب الشمالي والشرقي.

من جانبه، أكد بوتين أن موسكو تحتفظ لنفسها بحق مساعدة دمشق في القضاء على أي بؤرة إرهابية في إدلب إذا استمرت هجمات المسلحين من هناك، مشدداً على ضرورة القضاء على «كافة العناصر الراديكالية» على الأراضي السورية.

وأضاف: «ننطلق من أن إنشاء منطقة منزوعة السلاح وقبلها منطقة خفض التصعيد في إدلب إجراء مؤقت (..) وسنقوم بدعم السوريين لتدمير الإرهابيين إذا وقفوا عائقاً في طريق تنفيذ الاتفاق». وثمن بوتين ما سماها الجهود التركية الرامية إلى تحقيق سحب الأسلحة الثقيلة والمسلحين من خط التماس في إدلب، مضيفاً: إن موسكو تعول على أن أنقرة ستنجز ما التزمت به في هذا المسار.

وأكد بوتين أن جميع الأطراف المشاركة في القمة تؤيد ضرورة الحفاظ على سيادة ووحدة أراضي سورية وتحقيق الاستقرار على الأمد الطويل بوسائل سياسية – دبلوماسية لا غيرها بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤.

وأشار إلى أن البلاد تشهد حالياً مرحلة انتقال إلى الحياة السلمية الطبيعية بعد تحرير معظم أراضيها من الإرهاب، وأن تحديد مصير البلاد يجب أن يكون في أيدي السوريين أنفسهم. وأكد بوتين على ضرورة دعم المجتمع الدولي لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني السوري السوري في سوتشي أواخر كانون الثاني الماضي.

وحول عودة المهجرين من الخارج، أكد بوتين أن هناك ضمانات من الحكومة السورية لكل من يريد العودة إلى سورية، داعياً إلى وجوب احترام الحكومة الشرعية في سورية لكي تكون الأمور ناجحة والحوار بناء، وأضاف: «هي تسمى في مجلس الأمن والأمم المتحدة بالجمهورية العربية السورية وليس النظام السوري».

بدوره اعتبر ماكرون أنه من الضروري توحيد جهود جميع الأطراف والمسارات لأن هدفنا الأساسي هو مكافحة الإرهاب، زاعماً أنه «من غير المقنع والمنطق، عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم من دون تحقيق حل سياسي ينهي الأزمة في هذا البلد» وتابع: «نرى أنه حتى نهاية العام يجب تشكيل اللجنة الدستورية».

إلا أن الرئيس الفرنسي لم يخرج عن عادته في مهاجمة دمشق وقال: «نعوّل على روسيا لممارسة ضغط واضح جداً على «النظام» الذي يدين لها ببقائه قائماً»، لكنه قال: سنساعد السوريين في توفير ظروف تحديد مستقبلهم.

وأضاف ماكرون: من الواجب منح الشعب السوري حق تقرير مستقبله، مشيراً إلى ما سماه «أهمية إنشاء سورية جديدة تحتضن كافة فئات المجتمع»!.

وشدد الرئيس الفرنسي على أهمية ما سماه «تحقيق وقف إطلاق نار شامل ودائم في محافظة إدلب».

أما ميركل، فرأت أن القمة كانت مثمرة و«خرجنا ببيان ختامي قوي وباتفاق الدول المشاركة في القمة»، مؤكدة على الحل السياسي للأزمة في سورية، وأضافت: سنبذل كل الجهود من أجل تشكيل «اللجنة الدستورية» وإنجاحها.

وأعربت ميركل، عن استعداد بلادها « لفعل ما بوسعنا لضمان استدامة وقف إطلاق النار في إدلب»، وأضافت: «لا نريد تعريض حياة الملايين من السوريين للخطر من جديد».

وقبل القمة، أفاد المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف بأن بوتين وماكرون بحثا «ضرورة تكثيف الجهود المشتركة من أجل دفع العملية السياسية في سورية إلى الأمام، كما بحث بوتين مع ميركل بعيد وصولهما إلى اسطنبول سبل دفع الحل السياسي للأزمة في سورية، وعقد اجتماعاً مغلقاً مع رئيس النظام التركي فور وصوله إلى اسطنبول.

وامتنع كل من بوتين وأردوغان عن الإدلاء بأي تصريحات للصحافة، وتحولت جلستهما على الفور إلى مفاوضات خلف أبواب مغلقة.

وقبل القمة كذلك، أشارت وسائل إعلام تركية إلى مباحثات بين وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو ونظيره الروسي سيرغي لافروف من دون أي تفاصيل، على حين بحث وزير الدفاع التركي خلوصي أكار في اسطنبول أيضاً مع نظيره الروسي سيرغي شويغو، القضايا الأمنية الإقليمية وفي مقدمتها التطورات الأخيرة في إدلب.

مؤتمر صحفي مشترك يجمع قادة كل من تركيا وروسيا وفرنسا وألمانيا في قصر فاهديتين في اسطنبول أمس (أ.ف.ب)